إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الاقتصادي

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

نار الحرب
تمتد إلى حقول النفط شرقا

ديسمبر 2022

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@economicmedia
00967-4-246596

نار الحرب
تمتد إلى حقول النفط شرقا

المحتويات

- مقدمة 5
- تحذيرات مفتوحة الاحتمالات 7
- ميناء الضبّة لم يكنِ المستهدف الأول! 9
- انعكاسات يدفع اليمنيون ثمنها 12
- إنتاج متذبذب خلال فترة الحرب 16
- القطاعات النفطية.. ليست كلها في نطاق الخدمة! 21
  - مرحلة الاستكشاف 21
  - القطاعات الإنتاجية 22
  - القطاعات الاستكشافية 22
  - موانئ تصدير النفط 23
- ماذا بعد؟ 25

مقدمة

مقدمة

تدخل اليمن مرحلة جديدة من عمر الصراع، عنوانها النفط؛ فالتجاذبات التي تلت انسداد أفق تجديد الهدنة الأممية أخذت منحى متقدمًا على غير المعتاد بوصول الحرب إلى موانئ النفط وتحوّل تحذيرات جماعة الحوثي إلى هجمات بطائرات مسيّرة لإيقاف أي عملية تصدير للنفط من مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، ما يفتح الباب أمام تكهنات عدة سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، ويثير العديد من الاستفهامات التي قد تكون الإجابة عليها محدودة أو ما يمكن اعتبارها محفوفة بالحذر الشديد من الحكومة وداعمها الرئيس التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، فالاحتمالات لا تشير إلى تحركاتٍ قد تحد من هجمات الحوثيين، فهؤلاء - إلى اليوم ¬- لا يستجيبون للدعوات الدولية التي تطالبهم بالكف عن استهداف قطاع سيادي حساس، ولا نية لهم من تصريحات قياديين أنهم سيذهبون نحو ذلك.

الأثر لن يتوقف عند حد مناطق الحكومة نتيجة التوقف القسري لتصدير النفط، بل سيشمل البلاد برمتها، وهو ما نضعكم فيه هنا من خلال هذه النشرة التي تتناول تفاصيل عن مجريات الوضع الراهن بالنسبة لتصدير النفط، مع الإشارة إلى موقف قطاعات إنتاج النفط، والكميات التي تنتجها اليمن منذ اندلاع الحرب.

مسار مختلف، يضع البلاد على صفيح ساخن، يدفع اليمنيون ثمن كل ما يحدث، دون أي أدنى استجابة من أطراف الصراع بوضع حد للحرب التي شملت كل نواحي الحياة اليمنية، ولا مؤشر لنهايتها!

تحذيرات مفتوحة الاحتمالات

تحذيرات مفتوحة الاحتمالات

لم يكتب للهدنة الأممية أن تمدد للمرة الرابعة بعد أن توصلت الأطراف اليمنية إلى طريق مسدود في الثاني من تشرين أول/ أكتوبر 2022، فبعد تمديد استمر ستة أشهر، ابتداءً من الثاني من نيسان/ أبريل، توقع اليمنيون أن تذهب الحكومة المعترف بها دوليًا وجماعة «أنصار الله» الحوثيين إلى تمديد كالمعتاد، على الرغم من حديث المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ عن اتفاق موسع يلوح في الأفق يشمل دفع الحكومة لرواتب موظفي القطاع المدني وفقًا لكشوفات 2014، وفتح طرق رئيسية في تعز ومحافظات أخرى، وتسيير رحلات جوية من صنعاء إلى وجهاتٍ جديدة مع تدفق مستمر للمشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة.

بعد فشل تمديد الهدنة، وخلال إحاطته أمام مجلس الأمن في 13 تشرين أول/ أكتوبر 2022، قال المبعوث الأممي [1]: «أثمّن موقف الحكومة اليمنية للتعاطي مع مقترحي بشكل إيجابي، ويؤسفني أن أنصار الله جاءوا بمطالب إضافية لم يكن من الممكن تلبيتها».

المطالب الجديدة للحوثيين تمثلت في مطالبتهم الحصول على حصتهم من عائدات تصدير النفط، وشمول دفع الرواتب لجميع الموظفين في دوائرهم الخدمية والعسكرية، بما في ذلك القوات التابعة لهم، إضافة إلى اشتراط الحصول على تلك المبالغ نقدًا وبعملة غير الريال اليمني كـ «الدولار والريال السعودي» من أجل أن يسلمونها بشكل يدوي، وللاستفادة من فوارق العملة الصعبة، نتيجة الفوارق الحاصلة بين الريال اليمني في مناطق سيطرة كل طرف.

تأكيدًا للتصعيد الحوثي والشروط الجديدة المعقدة، وخلال الأربعة الأيام الأولى من تشرين أول/ أكتوبر 2022، أصدرت اللجنة الاقتصادية العليا التابعة للحوثيين بيانين منفصلين، قالت في الأول [2]: إنها تلقت توجيهًا من مهدي المشاط رئيس ما يعرف بالجلس السياسي الأعلى بتحرير مخاطبات رسمية نهائية لكل الشركات والكيانات ذات العلاقة بما وصفته «نهب الثروات السيادية اليمنية، للتوقف الكامل عن عمليات النهب».

بينما جاء البيان الثاني [3] للتأكيد على تحرير المخاطبات النهائية وإرسالها لجميع الشركات النفطية المحلية والأجنبية، وشركات الخدمات النفطية، بالإضافة لشركات الملاحة، والتي تضمنت إلزامها بأن عليها الوقف الفوري لجميع الأعمال المرتبطة بعمليات «نهب الثروة السيادية اليمنية»، إضافة لتحذير جميع الشركات التي تلقت تلك المخاطبات من قبل الوزارات والجهات المختصة، من مغبة عدم الالتزام بالقرارات التي تضمنتها المخاطبات، حفاظًا على مصالحها. مؤكدةً أنها: ستستمر برصد ومتابعة مدى امتثال الشركات بتلك القرارات، وسيتم الرفع بأي مخالفة لذلك إلى الجهات المخولة بالدفاع عن ثروات الشعب اليمني، وفقًا لما تضمنه البيان الصادر في الرابع من تشرين أول/ أكتوبر 2022.

(1) إحاطة المبعوث الأممي هانس غروندبرغ إلى اليمن، الموقع الرسمي للمبعوث الأممي، 13 تشرين أول/ أكتوبر 2022.
(2) البيان الأول للجنة الاقتصادية العليا التابعة لجماعة الحوثي، حساب اللجنة بفيسبوك، 1 تشرين أول/ أكتوبر 2022.
(3) البيان الثاني للجنة الاقتصادية العليا التابعة لجماعة الحوثي، حساب اللجنة بفيسبوك، 4 تشرين أول/ أكتوبر 2022.

ميناء الضبّة
لم يكنِ المستهدف الأول!

ميناء الضبّة لم يكنِ المستهدف الأول!

تحوّل الوضع من بيانات التحذير إلى دائرة الفعل، وكان ميناء الضبّة النفطي بمديرية الشحر، في محافظة حضرموت، شرقي اليمن، الهدف الأول [4] لهجومين منفصلين نفذتهما طائرتان مسيرتان تابعتان لجماعة الحوثي، بهدف إثناء سفينة «نيسوس كيا VLCC « عن البقاء في الميناء، حيث كانت ستحمل نحو مليوني برميل من النفط الخام، حدث هذا في 21 تشرين أول/ أكتوبر 2022، لتتوالى ردود الأفعال الإقليمية والدولية المدينة والمنددة بالعملية التي اعتبرتها تقويضًا لجهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى اليمن.

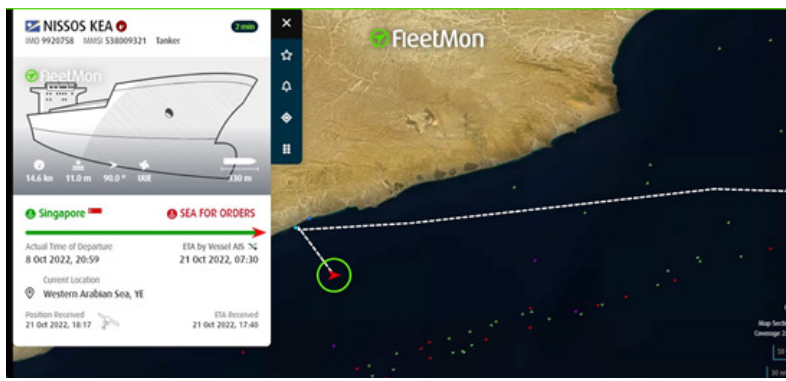

سفينة «نيسوس كيا VLCC « تغيّر مسارها بعد الحديث عن تعرضها لهجوم بطائرة مسيّرة [6]

الخطوة التصعيدية الأولى من نوعها منذ اندلاع الصراع المسلح في آذار/ مارس 2015 باستهداف منشأة نفطية اعتبرتها جماعة الحوثي في بيان (5) لها:" بالضربة التحذيرية البسيطة؛ لمنع سفينة نفطية كانت تحاول نهب النفط الخام عبر ميناء الضبّة بمحافظة حضرموت، بعد مخالفتها للقرار الصادر عن الجهات المختصة بحظر نقل وتصدير المشتقات النفطية السيادية اليمنية».

وزارة النفط التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا أصدرت بلاغًا [7] قالت فيه: إن جماعة الحوثي استهدفت مينائي الضبّة بحضرموت والنشيمة بشبوة بطائرات مسيّرة، إضافة إلى توجيه تهديدات لمالك الباخرة اليونانية Maran Canopu باستهدافها في حال وصوله إلى ميناء الضبة، ما دفعه للتراجع، لتتعاقد الشركة مع باخرة أخرى حاول الحوثيون استهدافها بهجومين منفصلين.

(4) تصريح محافظة حضرموت عن هجومين بطائرتين مسيرتين على ميناء الضبّة، تلفزيون حضرموت، 21 تشرين أول/ أكتوبر 2022.
(5) بيان جماعة الحوثي عن الهجوم على ميناء الضبّة، وكالة سبأ التابعة للحوثيين، 21 تشرين أول/ أكتوبر 2022.
(6) موقع Fleetmon لتتبع حركة السفن في البحار.
(7) بلاغ وزارة النفط التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا، حساب الوزارة بفيسبوك، 21 تشرين أول/ أكتوبر 2022.

كان استهداف مينائي رضوم والضبّة تدشينًا لمرحلة جديدة من الصراع في اليمن، ووجهته هذه المرة موانئ تصدير واستيراد النفط في مناطق سيطرة الحكومة، إذ تحاول جماعة الحوثي وفقًا لتصريحات حكومية عرقلة إنتاج وتصدير النفط من أجل الحصول على مطالبها المشروطة للدخول في أي مفاوضات جديدة حول تمديد الهدنة أو مناقشة حل شامل للأزمة المستمرة منذ ثمان سنوات.

عمليات الاستهداف من قبل جماعة الحوثي للموانئ في مناطق سيطرة الحكومة [8]

تأخذ هذه الحالة مسارًا شديد التعقيد، فالحكومة المعترف بها دوليًا ردت على هجوم مينائي رضوم والضبّة، بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية [9]، بعد اجتماع لمجلس الدفاع الوطني رأسه رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي في 23 تشرين أول/ أكتوبر 2022، ووجه الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الإجراءات المترتبة على القرار الذي لم يثنِ الجماعة عن الاستمرار في تهديداتها لشركات النفط وهجماتها على الموانئ النفطية في مناطق سيطرة الحكومة.

(8) وزارة النفط التابعة للحكومة اليمنية.
(9) تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، وكالة سبأ التابعة للحكومة، 23 تشرين أول/ أكتوبر 2022.

انعكاسات
يدفع اليمنيون ثمنها

انعكاسات يدفع اليمنيون ثمنها

الشروط التي تضعها جماعة الحوثي لتمديد الهدنة أو الدخول في مفاوضات لاتفاق موسع لا تلقَ ترحيبًا من الحكومة المعترف بها دوليًا، وهو ما يدفع الحوثيين للاستمرار في عملية الضغط بعرقلة صادرات النفط التي تعتمد عليها الحكومة في تغطية احتياجاتها الراهنة، مما يعمل على إرباك الأداء النقدي للحكومة، وضعف تمويل المشاريع المعلن عنها، إضافة إلى صرف رواتب موظفي القطاعين المدني والعسكري في مناطق سيطرتها.

ساهم ارتفاع عوائد صادرات النفط الخام في تحسن مؤشرات المالية الحكومية حيث تشير بيانات الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من عام 2022 إلى وجود فائض نقدي قيمته 8.120 مليار ريال، أو ما نسبته 7.0 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز نقدي قيمته 2.368 مليار ريال ونسبته 2,3 % في نفس الفترة من العام السابق، وفقًا لتقرير نصف سنوي صادر عن البنك المركزي في عدن [10].

التقرير توصل إلى إن إيرادات النفط سجلت خلال النصف الأول من عام 2022 زيادة بمقدار 187,6 مليون دولار وبنسبة زيادة بلغت 34 %لتبلغ 739,3 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 551,7 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام 2021، ويعود الارتفاع في الصادرات النفطية خلال النصف الأول من عام 2022 إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة إلى 68,4 % في النصف الأول من عام 2022 ، وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4,5 % في النصف الأول من عام 2022 [11].

رافق ارتفاع عوائد صادرات النفط الخام إجراءات مهمة قام بها مجلس الإدارة الجديد للبنك المركزي في عدن المعين في مطلع ديسمبر ٢٠٢١م للاستفادة من تلك العائدات، فبمجرد

(10) تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية، النصف الأول من عام 2022، البنك المركزي اليمني – عدن.
(11) التقرير نفسه.

وصـول المبالـغ الماليـة إلى حسـاب البنـك المركـزي بالبنـك الأهـلي السـعودي تعكـس إلى الموازنـة بسـعر صرف السـوق المحليـة، ويتـم اسـتخدامها لسـد بعـض الاحتياجـات الوطنيـة، إضافـة إلى تمويـل المـزادات، وصرف مرتبـات البعثـات الدبلوماسـية، وسـداد قيمـة وقـود الكهربـاء، إضافـة إلى خدمـات ديـون هيئـة التنميـة الدوليـة.

بينمـا كان الوضـع سـابقًا بمجـرد وصولهـا إلى حسـاب البنـك المركـزي بالبنـك الأهـلي توزع مباشرة كمرتبات للخارج والبعثات الدبلوماسية والطلاب، بسعر صرف 400 ريال للـدولار الواحـد وهـو أقـل بكثـير عـن سـعر الـصرف الحقيقـي في السـوق.

لكـن هـذه المـؤشرات مهـددة الآن جـراء مـا تتعـرض لـه مـوانئ تصدير النفـط في اليمـن، فالهجمـات الحوثيـة أدت إلى توقـف الصـادرات، وبـات لهـذا أثـر عكـسي عـلى مناطـق سـيطرة الحكومـة، وتأثـيرات عـدة ستشـمل العملـة المحليـة الـتي تؤكـد الأرقـام مـدى اعتمـاد البنـك المركـزي والحكومـة عـلى عائـدات النفـط للقيـام بعمليـة المـزادات، وتغطيـة الاعتمـادات البنكيـة لاسـتيراد السـلع الأساسـية الـتي تصـل نسـبتها إلى90% مـن حيـث الاعتمـاد عـلى السـوق الخارجـي. وتعـد المـزادات لبيـع العملـة الأجنبيـة الـتي يقـوم بهـا البنـك المركـزي احدأحـد أدوات السياسـة النقديـة لتحقيـق اسـتقرار العملـة المحليـة وتحقيـق تـوازن بـين العـرض والطلـب.

المسـتجدات الأخـيرة سـتجعل الوضـع مختلفًـا بفعـل التأثـيرات المترتبـة عـلى توقـف صادرات النفـط، فبعيـدًا عـن مرتبـات الخـارج والبعثـات الدبلوماسـية وحـتى الطـلاب، فـإن قطـاع الكهربـاء سيشـهد تأثـرًا كبـيرًا وقـد بـدأ ذلـك فعـلًا، لـولا المنحـة السـعودية الطارئـة، بينمـا سـتتوقف المـزادات الـتي يعـوّل عليهـا في تحجيـم فجـوة تضخـم العملـة وتسـارع انهيارهـا.

كمـا ستشـمل التأثـيرات ارتفـاع أسـعار السـلع والاحتياجـات الأساسـية مـا يعـني تأثـيرًا مبـاشرًا عـلى الحالـة المعيشـية للمواطنـين، وبالتـالي سـيتأثر الموظفـون مـن تأخـر صرف الرواتـب الـتي يتـم تغطيتهـا مـن العائـدات ذاتهـا.

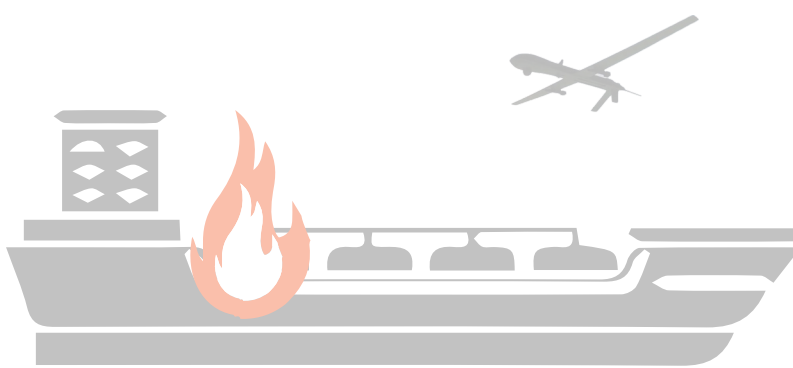

منذ استهداف ميناء الضبّة في تشرين أول/ أكتوبر الماضي، والريال اليمني يشهد تراجعًا مستمرًا أمام الدولار، فمن 1130 إلى 1150 و1165 إلى 1186 حتى أنه تجاوز 1200ريال للدولار الواحد، ما يعني أن عدم الوصول إلى تفاهمات عاجلة، سيلقي بظلاله على المشهد العام وسيلقى استياءً شعبيًا واسعًا في ظل محدودية الخيارات الاقتصادية التي تملكها الحكومة لمعالجة الاختلالات التي ستحدث نتيجة توقف الصادرات النفطية.

لن تستثنى محافظات مأرب وحضرموت وشبوة من الآثار المترتبة جراء هذا التصعيد، فالمحافظات الثلاث تحصل على 20% كنسبة من عائدات صادرات النفط الخاصة بها تستفيد منها في مشاريع تنموية وخدمية لسكانها، وعدم التصدير يعني تعثر العديد من المشاريع التي مازالت تحت الإنشاء، إضافة لتوقّف مشاريع أخرى كانت ضمن خطط المحافظات الثلاث لتنفيذها خلال الأشهر القادمة، وبالتأكيد سينعكس سلبًا على مواطني مأرب وشبوة وحضرموت خصوصًا من هم في مديريات بعيدة عن التجمعات المدنية القريبة من المرافق الخدمية.

ردود الأفعال الإقليمية والدولية تمحورت حول التنديد ومطالبة جماعة الحوثي إيقاف عملياتها، ولم تتجاوز ذلك سوى إلى التشديد على ضرورة العودة إلى الهدنة الإنسانية وفتح نافذة لتفاهمات يُبنى عليها الوصول إلى حل سياسي شامل ينهي معاناة اليمنيين.

يبرز ملف النفط اليمني وما يحيط به في ظل أزمة الطاقة العالمية وقرار أوبك بلس تخفيض إنتاجها بسبب التوتر بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية ذات الأبعاد الدولية الحساسة على ملفات عدة أبرزها الطاقة.

إنتاج متذبذب
خلال فترة الحرب

إنتاج متذبذب خلال فترة الحرب

تجاوزت اليمن فترة الانقطاع عن إنتاج وتصدير النفط منذ اندلاع الحرب نتيجة توقّف الشركات الأجنبية عن العمل ومغادرة غالبية الطواقم العاملة لديها، إضافة إلى تفاقم سوء الأوضاع الأمنية، واقتراب المواجهات العسكرية من مناطق امتياز نفطية في محافظتي شبوة ومأرب، لأول مرة في 2016، عندما أعلن وزير النفط في الحكومة المعترف بها دوليًا عن استئناف الإنتاج من قطاع المسيلة بمحافظة حضرموت، شرقي اليمن.

في آب/ أغسطس 2016 استأنف اليمن إنتاج وتصدير النفط الخام من حوض المسيلة الواقع في حضرموت شرق اليمن، بعد انقطاع دام أكثر من سنة وستة أشهر جراء الحرب التي تسببت في شل عملية الإنتاج في أغلب حقول النفط ومغادرة عدد من الشركات النفطية اليمن[12].

كالعادة كان ميناء الضبّة النفطي بمديرية الشحر في محافظة حضرموت منطلقًا لتصدير شحنات النفط الخام من اليمن؛ على اعتبار إن حقول المسيلة فقط من أعيدت فيها عملية الإنتاج حتى ذلك الحين بالإضافة إلى ما تنتجه شركة صافر لعمليات استشكاف وإنتاج النفط الوطنية في محافظة مأرب من النفط والغاز المخصص للاستهلاك المحلي.

في 31 تموز/ يوليو 2018 أعلنت وزارة النفط والمعادن في الحكومة اليمنية نجاح أول عملية تصدير للنفط الخام عبر ميناء رضوم النفطي « في شبوة المستحدث»، في 28 تموز/ يوليو من العام ذاته، بعد إعادة الإنتاج من قطاع S2 بمنطقة العقلة في محافظة شبوة شرقي البلاد منذ مطلع نيسان/ أبريل 2018 [13].

الكمية المعلن عن تصديرها كانت 500 ألف برميل من النفط الخام بعد التسويق لها عالميًا من قبل 35 شركة عالمية في المناقصة الدولية التي تم الإعلان عنها، وفازت بالشحنة الشركة الصينية (كاتي بتروليم)، بحسب أعلى سعر مقدم وفقًا لبورصة برنت النفطية [14].

في المجمل كان الإنتاج اليمني للنفط متقطعًا، ورهين الأحداث والمجريات التي تشهدها المحافظات النفطية «شبوة، مأرب، حضرموت»، قبل أن يشهد انتظامًا منذ عام 2019.

إدارة معلومات الطاقة الأمريكية eia توثق إنتاجًا منتظمًا للنفط في اليمن خلال فترة الحرب مع تباين الأرقام من عام إلى آخر، وحتى على مستوى الأشهر في العام ذاته.

كذلك شركة تحليلات البيانات الاقتصادية Trading Economics التي وفرت بياناتٍ

(12) وزير النقل يعلن استئناف اليمن إنتاج وتصدير النفط، وكالة سبأ التابعة للحكومة، 11 آب/ أغسطس 2016.
(13) وزارة النفط تعلن نجاح أول عملية تصدير للنفط الخام عبر ميناء رضوم، المصدر السابق، 31 تموز/ يوليو 2018.
(14) المصدر السابق.

مفصلة عن كمية الإنتاج من النفط اليمني منذ ربع قرن، لكننا فضلنا الاكتفاء بالخمس السنوات الأخيرة، كمؤشر مرحلي، مع وضع مقارنات بين أعوام الإنتاج منذ عام 2013 وحتى منتصف عام 2022، إضافة إلى المقارنة الشهرية للإنتاج خلال النصف الأول من عام 2022.

فالخمس السنوات الأخيرة شهدت تصديرًا يوميًا للنفط اليمني عبر مينائي الضبّة في الشحر بمحافظة حضرموت، وميناء رضوم بمحافظة شبوة، الذي تصدر عبره كميات إنتاج حقل صافر بمحافظة مأرب، وحقول الإنتاج بمحافظة شبوة.

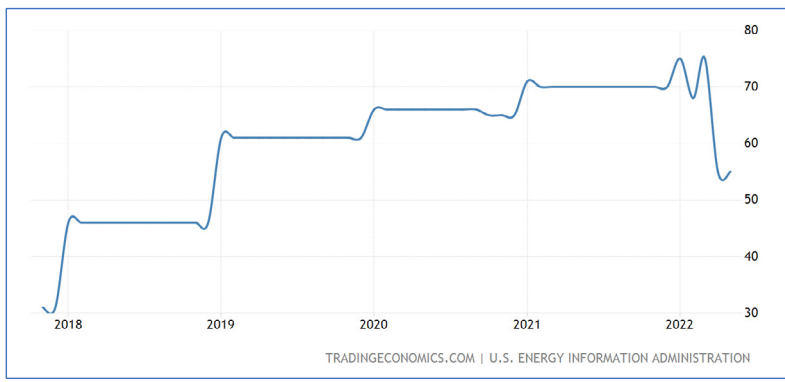

رسم بياني لإنتاج اليمن من النفط الخام خلال آخر خمس سنوات (2018 – 2022) [15].

يشير المخطط أن مطلع عام 2022 مثل ذروة الإنتاج خلال الأعوام الخمسة بوصول الكمية إلى 75 ألف برميل يوميًا في آذار/ مارس، قبل أن تنخفض إلى 51 ألف برميل في تموز/ يوليو.

(15) إنتاج النفط الخام في اليمن، Trading Economics.

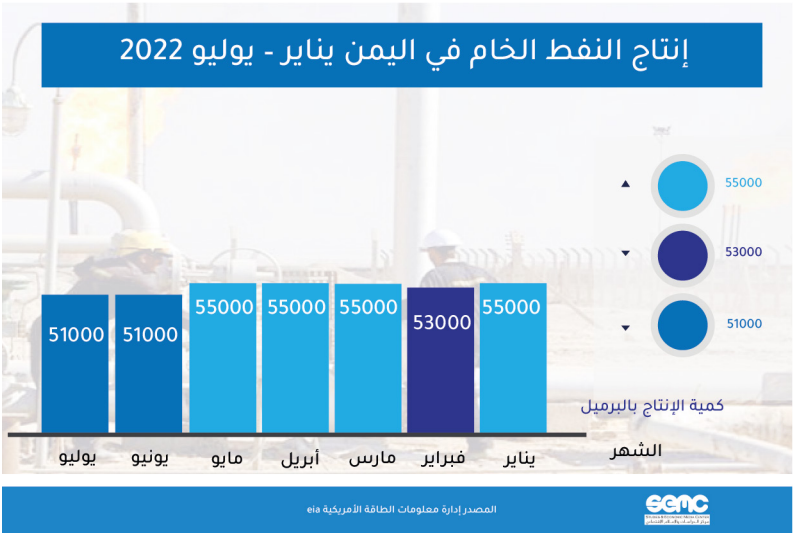

أنفوجرافيك يبيّن إنتاج اليمن من النفط الخام (يناير - يوليو 2022) [16].

وبالمقارنة السنوية بين الإنتاج النفطي اليمني، فإن القطاع الذي تستند عليه موازنة البلد بنحو 70% شهد تذبذبًا شديدًا، وتفاوتًا تحكّمت فيه الأحداث السياسية والعسكرية التي عاشها منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية عام 2011، وما تبعتها من تناقضات دفع الاقتصاد اليمني فاتورة باهظة الثمن، تضاعفت مع سيطرة جماعة «أنصار الله» الحوثيين على العاصمة صنعاء في أيلول/ سبتمبر 2014، وبلغ الانهيار ذروته مع الانقسام الذي عززته حرب آذار/ مارس 2015 التي مازالت راحها دائرة حتى اليوم، مع تنوّع واختلاف أحداثها ذات الأبعاد المتعددة ليصل نطاقها حد التأثير على أهم قطاع يغطي احتياج البلاد المالي والغذائي.

وضعنا هنا، مقارنة سنوية لإنتاج النفط اليمني منذ عام 2013 وحتى منتصف عام 2022، وفقًا لإحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية [17] (eia).

(16) إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية eia.
(17) إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية eia.

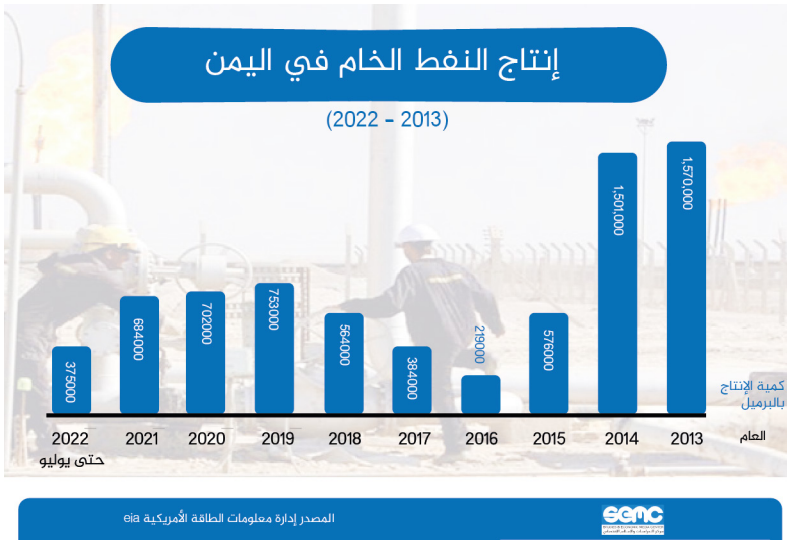

أنفوجرافيك يبيّن إنتاج اليمن من النفط الخام (2013 - 2022) [17].

تظهر إحصائيات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية eia حصلت عليها من مجلة النفط والغاز اليمنية، إن اليمن لديه احتياطيات مؤكدة من الهيدروكربونات تقدر بنحو 3 مليارات برميل من النفط الخام، و17 تريليون قدم مكعب من الغاز منذ عام 2014 [18].

(18) إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية eia.

القطاعات النفطية..
ليست كلها في نطاق الخدمة!

القطاعات النفطية..
ليست كلها في نطاق الخدمة!

تملك اليمن قطاعات نفطية عدة في محافظات «شبوة، مأرب، حضرموت» منها ما أصبحت تحت الإنتاج وتستند عليها البلاد في رفد ميزانيتها العامة، وأخرى تحت الاستكشاف، والعملية الأخيرة متوقفة نتيجة الحرب التي تشهدها البلاد، والتي أثرت سلبًا على القطاعات النفطية، وعرقلة إنتاج اليمن من النفط مراتٍ كثيرة، آخرها تصعيد جماعة الحوثي وتوجههم نحو استهداف عملية التصدير عبر الموانئ النفطية، بعد اشتراطاتهم المتسببة في عدم تمديد الهدنة الإنسانية التي رعتها الأمم المتحدة خلال الستة الأشهر الممتدة من 2 نيسان/ أبريل وحتى 2 تشرين أول/ أكتوبر 2022.

مرحلة الاستكشاف

تاريخيًا بدأت عملية استكشاف النفط في ثلاثينيات القرن الماضي تحديدًا عام 1938، عندما بدأت شركة نفط العراق بتنفيذ بعض الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية، وفي فترات متقطعة حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في محافظتي حضرموت والمهرة، شرقي البلاد [19].

كما قامت شركة براكلا وديلمان من ألمانيا الغربية بتنفيذ بعض الأعمال الاستكشافية في محافظة الحديدة، غربي اليمن منذ 1952 ولمدة عامين، ولم تحقق تلك الأعمال النتائج المطلوبة، ومنذ 1938 إلى 1980حفر 31 بئرًا استكشافيًا، دون أي اكتشاف تجاري للنفط [20].

في عام 1981م تمت المفاوضات والتوقيع مع شركة هنت الأمريكية على اتفاقية المشاركة في الإنتاج في منطقة مأرب / الجوف، وعلى ذلك بدأ نشاط حفر الآبار في منطقة (ألف) عام 1984، ليتم على أثر ذلك اكتشاف النفط لأول مرة في تاريخ اليمن، وبدء عملية الإنتاج عام 1986، في العام التالي أعلن عن اكتشاف النفط في محافظة شبوة من قبل شركة تكنوا كسبورت، وفي العام ذاته تقدمت شركة كنديان أوكسي (كنديان نكسن حالياً) بطلب امتياز في منطقة المسيلة قطاع ليتم تحقيق اكتشاف تجاري عام 1991، وتوالت بعدها عمليات الاستكشاف حتى عام 2006، بينما استمرت عملية الإنتاج من القطاعات المنتجة بالمحافظات النفطية حتى يومنا هذا [21].

(19) نبذة تاريخية عن استكشاف النفط في اليمن، وزارة النفط والمعادن اليمنية.
(20) المصدر السابق.
(21) المصدر السابق.

القطاعات الإنتاجية

يرتكز الإنتاج اليمني من النفط على ثلاثة قطاعات رئيسة تتمثل في قطاع المسيلة بمحافظة حضرموت الذي يأتي أولًا بين القطاعات النفطية حيث بلغت طاقته الإنتاجية السنوية عام 2006م حوالي 51.7 مليون برميل تمثل 39% من إجمالي الإنتاج النفطي، بينما يأتي قطاع مأرب الجوف ثانيًا، بإنتاج سنوي وصل عام 2006م حوالي 25.1 مليون برميل وبنسبة 19% من إجمالي الإنتاج، وحل قطاع جنة بمحافظة شبوة ثالثًا بنسبة إنتاج 12%، لتمثل القطاعات الثلاثة 70% من إجمالي الإنتاج النفطي اليمني، وتغطي قطاعات أخرى النسبة المتبقية، كما أن هناك ستة قطاعات استكشافية أصبحت منتجة خلال السنوات القليلة الماضية، غير إن أعمالها الاستثمارية توقفت بسبب الحرب، وبدأت أعمال الصيانة والتأهيل لاستئناف العمل [22].

القطاعات الاستكشافية

تمثل القطاعات الاستكشافية اليوم 26 قطاعًا استكشافيًا من قبل (13) شركة نفطية عالمية، بينما يبلغ عدد اتفاقيات المشاركة في الإنتاج التي تم توقيعها منذ بداية الاستكشاف النفطي في اليمن حتى الآن 83 اتفاقية، و1851 بئرًا محفورًا، 1422 منها بئرًا تطويريًا، و429 بئرًا استكشافيا، ومنذ بداية استكشاف النفط في اليمن قامت 55 شركة نفطية عالمية بتنفيذ نشاطات استكشافية في 39 قطاعًا [23].

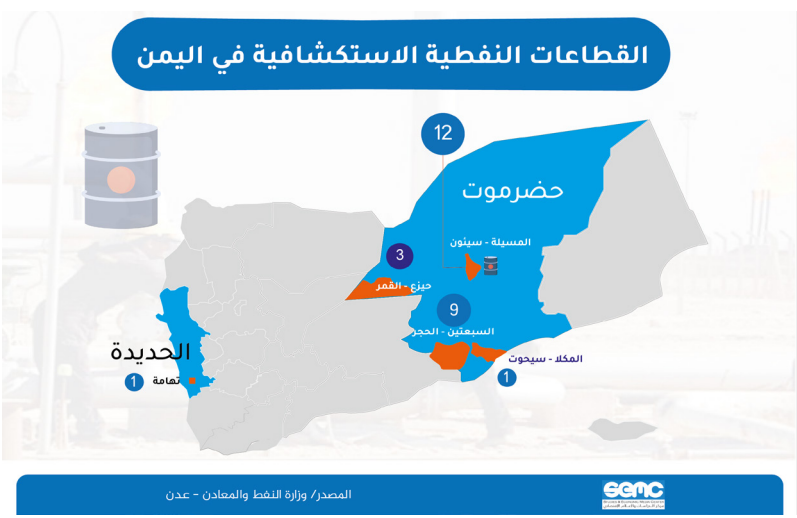

أنفوجرافيك يبيّن عدد القطاعات النفطية الاستكشافية [24]

(22) القطاعات الإنتاجية، وزارة النفط والمعادن اليمنية.
(23) القطاعات الاستكشافية، وزارة النفط والمعادن اليمنية.
(24) المصدر السابق.

وفقًا لإحصائيات وزارية، يبلغ مخزون النفط 9.10 مليارات برميل، ومخزون الغاز2.18 تريليون قدم مكعبة، وينظر لذلك كركيزة مهمة؛ حيث اعتمدت اليمن في السنوات الماضية بشكل رئيسي على عائدات النفط الخام التي تغطي نحو 70% من موارد الموازنة العامة للدولة و63% من إجمالي صادرات البلاد، و30% من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاعات الإستكشافية والإنتاجية

بيانات وارقام

خلال الفترة من 2015 م إلى 2018 م توقفت جميع الشركات الأجنبية والبعض من الشركات الوطنية عن نشاطاتها التشغيلية في الحقول وكذلك وفي مكاتبها الرئيسية .

كما تقدمت عدد من الشركات الأخرى بإعلان القوة القاهرة إضافة إلى إنسحاب بعض الشركات الأجنبية

أولاً :- ملخص البيانات لقطاعات الإستكشافية والإنتاجية :

جدول (1) البيانات الاحصائية للقطاعات الإستكشافية والإنتاجية

إجمالي عدد القطاعات في مناطق الامتياز في اليمن	(105) قطاعاً
القطاعات الاستكشافية	(13) قطاعاً
القطاعات المنتجة الحالية	(12) قطاعاً
القطاعات جاهزة للدخول في الإنتاج	(1) قطاعاً
القطاعات المفتوحة	(81) قطاعاً
الشركات الاستكشافية	(9) شركة
الشركات الإنتاجية	(9) شركة
المخزون النفطي (3p)	(11.950) مليار برميل
النفط القابل للاستخراج بالطرق الأولية والحالية (3p)	(4.788) مليار برميل
إجمالي النفط المنتج حتى ديسمبر 2018م(الانتاج التراكمي لجميع القطاعات الانتاجية حتى نهاية مارس 2015م + الانتاج التراكمي لقطاع S2 الذي عاد في الإنتاج في ابريل 2018م)	(2,974,791,283) برميل
الاحتياطي النفطي المتبقي(3p)	(1.816) مليار برميل
إجمالي المخزون الغازي	(18.283) تريليون قدم^3

ملاحظة:

النفط المنتج خلال الفترة 21 مارس 2015م إلى ابريل 2019م في القطاعات التي تعمل فيها الشركات الوطنية في القطاعات (18 & 14 & 10 &53& 51 & 5 & 4) لا يتوفر لدينا تقارير لها خلال تلك الفترة وحسب البيانات الأولية أن الإنتاج فيها كان على فترات متقطعة ويتطلب من الشركات الوطنية (صافر – بترومسيلة – الإستثمارات النفطية) تسليم تقارير الإنتاج خلال تلك الفترة لنتمكن من تحديث بيانات الأعوام (2015 م . 2016م . 2017 م . 2018 م)وإضافة ما تم إنتاجة من تلك القطاعات إلى القطاعات الأخرى .

ونوصي بإعادة تلك القطاعات إلى إشراف ورقابة الهيئة حكما كان علية مع المشغل الأجنبي مع تسليم التقارير الشهرية وتسليم برامج الاعمال والموازنات وعودة النز ول الحقلي

1

وثيقة عن القطاعات الاستكشافية والإنتاجية خلال فترة الحرب [25]

(25) القطاعات الإنتاجية، وزارة النفط اليمنية.

موانئ تصدير النفط

اعتمد اليمن في تصدير النفط على ثلاثة موانئ رئيسية، ميناء رأس عيسى بمنطقة الصليف في محافظة الحديدة على البحر الأحمر، وهو متوقف منذ اندلاع الحرب، إضافة لميناء بلحاف في محافظة شبوة على البحر العربي، وهو الآخر متوقف نتيجة الصراع الحاصل، وتوقف إنتاج الغاز في منشأة بلحاف المحاذية له، بينما بقي ميناء الضبّة بمحافظة حضرموت على البحر العربي قيد التشغيل مع استئناف اليمن تصدير النفط للمرة الأولى عام 2016 بعد توقف دام أكثر من سنة [26]، واستحدث ميناء النشيمة بمديرية رضوم في محافظة شبوة لتصدير النفط منذ عام 2018، مع تصدير الشحنة الأولى منه والتي وصلت إلى 500 ألف برميل في تموز/ يوليو من العام ذاته [27].

(26) نبذة تاريخية عن استكشاف النفط في اليمن، وزارة النفط والمعادن اليمنية.
(27) وزارة النفط تعلن نجاح أول عملية تصدير للنفط الخام عبر ميناء رضوم، المصدر السابق، 31 تموز/ يوليو 2018.

ماذا بعد؟

ماذا بعد؟

استمرار هجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة على موانئ تصدير النفط في البلاد، وإعاقة عملية التصدير، وصولًا إلى الإعلان النهائي عن توقف الصادرات، كان قد قابله إجراء من مجلس الدفاع الوطني في أكتوبر/ تشرين الأول 2022 بتصنيف جماعة الحوثي جماعة إرهابية، وتوجيه الحكومة باتخاذ الإجراءات والتدابير التنفيذية التي تصب في تنفيذ القرار.

لم يمثل القرار وردود الأفعال الدولية أي أهمية لدى جماعة الحوثي التي استمرت في عملية التصعيد باتجاه حقول النفط شرقًا في مشهد يزيد الوضع اليمني تعقيدًا رغم حالة اللا حرب واللا سلم التي دخلتها البلاد منذ عدم تمديد الهدنة الأممية مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2022، ليدشن الطرفان مرحلة من الإجراءات المتبادلة فيما يمكن وصفها بالحرب الاقتصادية.

يصر الحوثيون على إدخال ملف النفط في نطاق مفاوضات للحصول على حصتهم من الثروة السيادية الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا، واتخذوا هذه الخطوة للضغط نحو تحقيق مطلبهم الرئيس من بين حزمة مطالب يمكن اعتبارها بالتعجيزية نظرًا للصعوبة التي تحيط بالملف اليمني خلال هذه الفترة.

ردًا على ذلك، ومن بين الإجراءات الحكومية المتماشية مع تصنيف مجلس الدفاع للحوثيين جماعة إرهابية، أصدر البنك المركزي اليمني في عدن تعميمًا وجهه إلى كافة شركات ومنشآت الصرافة بتجميد حسابات 12 شركة تجارية وحظر معاملاتها المالية والتجارية معها وإدراج هذه الشركات في القائمة السوداء، وبالنظر إلى القائمة التي تضمنها التعميم الصادر في السادس من ديسمبر/ كانون الأول 2022 فإن جميع الشركات التي صدر التعميم بشأنها تنشط في مناطق جماعة الحوثي وغالبيتها شركات استيراد نفطية.

كما أصدر البنك المركزي اليمني في عدن توجيهات للبنوك اليمنية بالالتزام بالربط الشبكي وتبادل المعلومات ما يسمى "سويفت اسكوب" ومنحها فرصة إلى نهاية العام في حين تجد معظم البنوك اليمنية صعوبة في الاستجابة لهذه المطالب نظرًا للتهديدات التي تتلقاها من قبل سلطات جماعة الحوثي في صنعاء لاسيما وأن مقراتها الرئيسية وأصولها وأموال مودعيها تحت رحمة الجماعة.

وتؤكد البنوك أنها لا تمانع من تبادل المعلومات لكنها تشير إلى أن الخطوات التي اتخذت مؤخرًا تأتي في إطار تصاعد حدة الصراع بين البنك المركزي اليمني المعترف به دوليًا والبنك المركزي في صنعاء وستكون ضحيته البنوك اليمنية.

وفي هذا السياق فإن البنوك اليمنية تلقت إشعارًا بأنها لن تتمكن من استقبال تحويلات المغتربين ما لم تستجب لاشتراطات مركزي عدن وهو الأمر الذي يضيف بعدًا إقليميًا للصراع الاقتصادي ويعقد الأوضاع بصورة أكبر.

وعلى نفس الصعيد وجهت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في عدن في الـ 17 من نوفمبر/ تشرين ثاني 2022، مكاتبها في المحافظات بإلزام منظمات المجتمع المدني بالتعامل مع ثمانية بنوك أفاد البنك المركزي أنها ملتزمة بالبيانات وتخضع لرقابته وفتح حسابات بنكية فيها ونقل أي أرصدة موجودة في بنوك غير معتمدة إليها.

الثمانية البنوك التي أجازها البنك المركزي في عدن، منعها بنك صنعاء، وأصدر المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي التابع لجماعة الحوثي تعميمًا حول هذه البنوك التي اعتبرها غير مصرح لها بالتعامل مع المنظمات، وهي البنك الأهلي اليمني، والتضامن والقطيبي والكريمي، وبنك سبأ الإسلامي، وبنك التسليف التعاوني الزراعي بعدن، والبنك العربي، وبنك عدن، التعميم الصادر في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، يلزم المنظمات بالعمل والتقيد به ابتداءً من يناير/ كانون ثاني 2023.

هذه الإجراءات المتبادلة كمناوشات غير معلنة لحرب اقتصادية يتحمّل المواطنون تكاليفها الباهظة نتيجة التبعات المتوقعة بدرجة كبيرة في مناطق الحكومة التي تعتمد ميزانيتها بشكل شبه كلي على عائدات النفط، إذ لا خيار أمامها سوى استمرار حصولها على الدعم والمنح المالية، وهذا لم يعد مثاليًا بالنظر إلى التطورات الدولية والحرب الروسية الأوكرانية التي وصلت أبعادها مؤخرًا إلى النطاق الإقليمي، بينما يتمثل الخيار الثاني في طباعة أوراق جديدة من العملة لتغطية العجز والقدرة على صرف رواتب الموظفين، وهذا إن حدث فإن آثاره كارثية على الاقتصاد الوطني من حيث ارتفاع نسبة التضخم، وانهيار سعر الريال، وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، تمامًا كما حدث أواخر عام 2018.

وهكذا تبدو الصورة قاتمة في ظل سيناريو التصعيد المتبادل حيث أصبح الاقتصاد هو مسرح الحرب التي اتخذت مدافعها هدنة مؤقته. ومن الواضح أنه وفق هذا السيناريو سنشهد مزيدًا من الانقسام المالي والمصرفي ستكون نتائجه كارثية على الاقتصاد الوطني وبالتالي على المواطن اليمني البسيط.

وقد تأخذ الحرب الاقتصادية مسارًا آخر تتدخل فيه القوى الدولية المعنية بملف اليمن لوضع صيغة لتقاسم حصص العائدات النفطية والغاز بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثي المسيطرة على أجزاء واسعة من شمال اليمن ذات الكثافة السكانية الأكبر. أو إنشاء صندوق لتلك العائدات يتم التحكم بالصرف منه بإشراف دولي أو تأجيله إلى فترة ما بعد الحرب.

سيناريوهات غامضة ترسمها الأحداث المتسارعة، وإن لم يعد اليمنيون يسمعون أصوات انفجارات القذائف والصواريخ فإن ما يجري أخطر من ذلك بمراحل، لِمَ لا وهو يهددهم في قوتهم اليومي، ويزيدهم معاناة إلى ما هم فيه من أزمات وأوبئة وآلام، وإذا كان الرصاص قد قتل عشرات الآلاف من اليمنيين فإن الجوع سيقتل الملايين إذا لم يتم تدارك الكارثة.

مركـز الدراسـات والإعـلام الاقتصـادي
أحـد أهم منظمـات المجتمـع المدني
اليمنيـة التـي تعمـل في الشـأن
الاقتصـادي والتوعيـة بالقضايـا
الاقتصاديـة وتعزيـز الشفـافيـة
والحكـم الرشـيد ومشاركة المواطنين
في صنـع القـرار، والعمـل على إيجـاد
إعـلام مهنـي ومحتـرف.

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia